

رئيس مجلس النواب يهنئ نظيره الجزائري والإيطالي

□.. صنعاء/ سبأ
بعث رئيس مجلس النواب يحيى علي الراعي برفقة تهنئة إلى أخيه محمد العربي ولد خليفة وذلك بمناسبة انتخابه رئيساً للمجلس الشعبي الوطني لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشقيقة. كما بعث رئيس مجلس النواب برفقة تهنئة إلى رئيس مجلس النواب الإيطالي جلن فرانكو، وذلك بمناسبة احتفالات الشعب الإيطالي بالعيد الوطني.

رئيس الوزراء يهنئ نظيره الفرنسي

□.. صنعاء/ سبأ
بعث رئيس مجلس الوزراء الأخ محمد سالم بالسندة برفقة تهنئة إلى رئيس وزراء الجمهورية الفرنسية جان مارك ايرولت بمناسبة تعيينه رئيساً للحكومة الفرنسية الجديدة.

وزير شؤون المغتربين يلتقي وزير العمل البحريني في المنامة

□.. صنعاء/ سبأ
ناقش وزير شؤون المغتربين مجاهد القهالي بالعاصمة البحرينية المنامة أمس مع وزير العمل بمملكة البحرين الشقيقة جميل بن محمد حميدان، أوجه التعاون المشترك القائم بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها.
وقال القهالي الذي حضره سفير اليمن بمملكة البحرين الدكتور علي منصور بن سفاوح إلى قضايا العمالة اليمنية ووضع رؤية مشتركة وإمكانية الحصول على عمالة يمنية مؤهلة، وإلى تعزيز مكانة ووضع العمالة اليمنية إضافة إلى عدد من المقترحات التي تدعم الاستراتيجية اليمنية المتعلقة بقضايا العمالة وتعزيز دورها في عملية التنمية.
ويوجه وزير شؤون المغتربين الدعوة لوزير العمل البحريني لزيارة اليمن، وبما يسهم في تعزيز وتطوير العلاقات والتعاون في مختلف المجالات.

خلال لقائه مع زيري الخارجية والتخطيط والتعاون الدولي:

سفير فلندا يؤكد دعم بلاده لجهود اليمن في مواجهة التحديات الراهنة



□.. صنعاء / سبأ
التقى وزير الخارجية الدكتور ابوبكر القريبي أمس بصنعاء سفير فلندا غير المقيم لدى اليمن يارنوسويلا.

وجرى خلال اللقاء مناقشة التطورات والمستجدات على الساحة اليمنية ، وكذا التطرق إلى القضايا ذات الاهتمام المشترك كقضية اللاجئين من القرن الإفريقي والتحديات التي تواجه اليمن والجهد الدولي لمكافحة الإرهاب ، إضافة إلى مناقشة الإعداد للمؤتمر الدولي المقرر عقده في فلندا لبحث معاهدة حظر الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط وجعلها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

وفي اللقاء اطلع الوزير القريبي السفير الفنلندي على التقدم المحقق في مسار التسوية السياسية خلال المرحلة الانتقالية الراهنة . مشيداً بدور الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي وكذا الأصدقاء في دعم اليمن من أجل تحقيق الأمن والاستقرار.
من جانبه أشاد السفير الفنلندي بالخطوات الإيجابية والتقدمية في تنفيذ المرحلة الانتقالية وتحقيق الصور الوطني . مؤكداً دعم بلاده لجهود اليمن في مواجهة التحديات .
من جهة أخرى بحث وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي أمس بصنعاء مع السفير الفنلندي غير المقيم « يارنوسويلا » جملة من القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي بين اليمن وفلندا وسبل تعزيزه وتطويره بما يخدم

المصالح المشتركة.
وناقش الجانبان القضايا المتعلقة بالتطورات المتصلة بسماح التسوية السياسية القائمة في اليمن والجهود الحكومية الراهنة لمعالجة التداعيات الاقتصادية التي أفرزتها الأزمة السياسية العاصفة التي شهدتها البلاد خلال العام المنصرم .
وفي اللقاء أكد السفير الفنلندي استعداد بلاده لتقديم كافة أوجه الدعم المتاح لمساندة مساعي حكومة الوفاق الوطني الهادفة إلى تلبية استحقاقات المرحلة الانتقالية الصعبة والزمنة بعامين.

من جهته أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي حرص اليمن على تعزيز علاقات التعاون الثنائي مع فلندا. منوها بالحرص الذي تبديه الحكومة الفنلندية لتوسيع مجالات التعاون المشترك بين البلدين الصديقين.
كما اطلع الوزير السعدي السفير الفنلندي غير المقيم على طبيعة التحضيرات الجارية لاتعداد مؤتمرات المانحين لليمن الذي من المقرر أن تستضيفه العاصمة السعودية الرياض في ال 27 من الشهر الجاري. مبدياً تطلعه في أن تشارك فلندا بفاعلية في هذا المؤتمر.

أكد أن القانون يهدف إلى إنصاف الضحايا وتحقيق السلام

المخلفي يتهم طرفين بالسعي لإجهاض قانون العدالة الانتقالية

يشمل أي منهما الجميع، وإن العفو المنشود هو الذي يكمل بإنصاف الضحايا بطرق مختلفة ويمنع التكرار لتلك الانتهاكات .
وبين المخلفي أن كلا من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء سيكون منساق بهم الاعتذار للضحايا ومن تعرضوا للانتهاكات بالإضافة إلى الجهات التي كانت مسؤولة بشكل كبير عنها، والعمل على منع تكرار انتهاك حقوق الإنسان وخلق ذاكرة وطنية يجري من خلالها اتخاذ تدابير تجعل المجتمع ينظر إلى الجانب السلبي لتلك الانتهاكات ويمنع تكرار حدوثها .
منوها إلى أن الحوار الوطني القادم سيقترح الطرق التي تؤدي إلى تحقيق العدالة، ووضع توصيات للتدابير التي يجب على الدولة اتخاذها لكي تزال الأسباب التي أدت لهذه الانتهاكات حتى لا تتكرر .
وأوضح وزير الشؤون القانونية أن هيئة الإنصاف والمصالحة المزمع إنشاؤها ستكون مستقلة عن الحكومة والجهات التي كانت مصدراً للانتهاكات وستكون تمثيلية من قبل منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة والتقايات والمشتغلين في مجال الدين والأحزاب وسيتم اختيار أعضائها أيضاً بصورة مباشرة عبر المجلس التشريعي .
وأكد المخلفي في نهاية حديثه أن موضوع العدالة الانتقالية هو جزء من العملية السياسية التي تم التوافق عليها بين القادات السياسية المحلية والمجتمع الدولي ووفقاً للمبادرة الخليجية وأن أي إخلال في أي جزء منها سيهدد اليمن بخطر العودة إلى شبح الحرب والإشكالات الأخرى منوها إلى أن مشروع

عليها لكن القيادة السياسية حينها لم تستوعب ذلك) .
ونوه وزير الشؤون القانونية إلى أن مشروع العدالة الانتقالية قد تعرّف في مجلس الوزراء ولم تصل الحكومة إلى قرار بشأنه، وسيتم إحالته وفقاً للمبادرة الخليجية إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وإذا لم يكن القرار مشتركاً بينهما سينتظر الأمر برئيس الجمهورية ليقرر بشأن هذا القانون، قائلا (نحن نأمل أن يحيله إلى مجلس النواب لإقراره وبهذه الطريقة تضمن عدم حصول أي خلاف في مجلس النواب حوله لأنه لا يمكن مناقشته وإنما إقراره فقط)
مناشداً رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي بالعمل على تحقيق العدالة الانتقالية في اليمن لإحلال الاستقرار والسلام فيها .
واتهم المخلفي طرفين في العمل على إعاقة إقرار هذا القانون أحدهما الطرف الذي حصل على العفو لأن لديه أحلام غير حقيقية في أن هذا التغيير لن يصل إلى طريق واضحة وأنه سيعود إلى الوراء، وعدم رغبته أيضاً في أن يحصل ضحاياه على العدل . بالإضافة إلى وجود من يريدون العفو على سبيل التمييز بحيث يحصلون عليه دون غيرهم وهذا غير جائز، واتهم أيضاً بعض المنظمات الحقوقية ومن ساندوا الثورة ودعموا باعتقادهم أن اليمن بحاجة إلى السلام الذي لن يتحقق إلا بعفو شامل وأن يتحقق العقاب على جزء فقط ممن قاموا بانتهاكات وليس على الكل وهذا أيضاً تمييز مرفوض، لأن هؤلاء لم يفهموا أن العملية السياسية كان الهدف منها إنقاذ اليمن وأنه لا يجوز العفو أو العقاب على سبيل التمييز وإنما يجب أن

قانون العدالة الانتقالية صار ناجحاً بما فيه الكفاية وشاملاً لكل شيء، عدا موضوع العقاب .
مشيراً إلى أن مشروع القانون قد ارتكز على أربعة عناصر رئيسية هي الحق في الكشف عن الحقيقة والاستماع إلى شهادة الشهود على الوقائع التي شاهدها في انتهاكات حقوق الإنسان وقيام هيئة الإنصاف والمصالحة بتقصي الحقائق والتحقيق فيها، وأخيراً جبر ضرر الضحايا مادياً ومعنوياً وفق التصور ككفارة وعوائل وجبر ضرر جماعي من خلال المناطق التي تعرضت للضرر من خلال الصراعات واستعادة الملكية التي تم الاستيلاء عليها سواء عامة أو خاصة واعتراف الدولة بما حدث من انتهاكات والتزامها بالتعويض وتقديم الاعتذار للضحايا وأهاليهم عما حدث نتيجة ذلك، وإقامة نصب تذكارية للضحايا في المحافظات الرئيسية وتحديد يوم وطني للضحايا .
من جانبه أكد المدير التنفيذي لمؤسسة شركاء المستقبل عبد الله سلام على أهمية الحاجة لتطبيق المفاهيم والليات الخاصة بالعدالة الانتقالية خلال المرحلة الجديدة المقبلة بشكل صحيح حتى لا يقع في قضايا انتقامية أخرى .
مشيراً إلى أن المؤسسة سعت لتبني قضية العدالة الانتقالية لإيجاد اليات شبيهة شاعلة على مخدتي القرار لاختيار هذه القضية والياتها، وتحول ثقافة العدالة الانتقالية إلى مطلب شعبي، وأن تحول منظمات المجتمع المدني بكافة أطرافها إلى عنصر ضغط لإيجاد عدالة انتقالية تنفذ البلاد مما قد تكون مقدمة عليه .

الثورة / قاسم الشاوش
أكد وزير الشؤون القانونية الدكتور محمد المخلفي أهمية وضورية صدور قانون العدالة الانتقالية وأن الوقت قد حان لبدء المهمة الحقيقية لهذا القانون في إطار عمل مجتمعي وثقافي وتوعوي لتعزيز مفهوم العدالة الانتقالية وعلى الحكومة أن تستغل الدعم الداخلي والدولي في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان وقيادة اليمن إلى التغيير المنشود .
وقال المخلفي لدى افتتاحه الدورة التدريبية الخاصة بمفاهيم العدالة الانتقالية أمس بصنعاء والتي تعد ضمن أنشطة وفعاليات مشروع العدالة الانتقالية مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية « PPFID »، وبدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية « NED » وذلك بمشاركة 30 مشاركاً ومشاركة أن العدالة الانتقالية المنشودة مختلفة تماماً عن العدالة العادية في آلياتها وأهدافها فهي تجمع بين العفو والعدل وتستهدف بالدرجة الأولى إنصاف الضحايا واتخاذ تدابير من قبل الدولة لتزجر بها وتكون غايتها في الأخير تحقيق السلام، وأنها منتج العصر الحديث خصوصاً في البلدان التي عانت من الصراعات الدامية والحروب والاستبداد للانتقال للسلام.
مشيراً إلى أن العدالة الانتقالية هي تصالحية بالدرجة الأولى وليست عقابية وأن كانت هناك دول أخذت بالعدالة العقابية، وأنها تساهم في العدالة الفردية والمجتمعية في نفس الوقت . وأضاف (نحن بحاجة شديدة لها منذ زمن بعيد وكان من المفيد لو أنها تحققت بعد حرب 94م وحلت الإشكالات التي ترتبت

نقطة تحول



يكتبها: محمد جassar

القضية الجنوبية و (الحمى) التي تأخرت

■ ما يزال التلكن والترحيل والتسطيح هو الحاكم لتعاملنا جميعاً مع موضوع (القضية الجنوبية)، لم أسمع أن وفوداً رسمية انتقلت للتفاوض وزيادة المساحة المشتركة في الرؤى، وتقريب وجهات النظر، وتوحيد مفاهيم المصطلحات، ولا أن شخصيات مجتمعية أو لجاناً مكلفة بهذا الأمر، ولا أن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني وشباب الساحات لديهم برامج تنفذ في هذا السياق باستثناء جهود مندى التنمية السياسية ورئيسه الأستاذ علي سيف حسن، كما لم أسمع أن رئيس الدولة قد منع الموضوع جزءاً من وقته وجهده رغم إدراكه أن في خضم قضايا لها أهميتها القصوى بلا شك. هل هي العادة اليمنية التي نهسر فيها كل الوقت والفرص في انتظار مجهول لا ندري ماهو، ومن هو، ينتج لنا حلاً لا ندري كذلك ما ملامحه.. وما بدأ بنا عليه؟ أم أننا مارلنا نسطح القضية وننظر إليها بأقل من حجبها ومخاطبها وما قد يترتب عليها من تحول جذري للمسارات التي تحكمتنا للحظة.. المازق الذي نحن في أتونه في ما يتعلق بالقضية الجنوبية هو نتاج لتقافة الترحيل والتسطيف والتسطيح، منذ تعاملت السلطة مع قضايا مطلية لمحالين على التقاعد، إلى أن قيل عن الحراك الجنوبي طماش وفتايق سنتنهي، إلى تجاهل القوى السياسية في معظمها الاعتراف بمصطلح «القضية الجنوبية» وتوصيف مفهومه بدقة والالتحام معاً إلى جانب أصحاب القضية.
■ من حق الجنوبيين أن يبذلوا جهودهم السياسية لحاولة توحيد الرؤية والموقف للوصول إلى طاولاة مؤتمر الحوار الوطني بحالة أقرب للتناغم، ومن واجب الآخرين التحرك السريع وفي كل اتجاه وبذل كل جهد ممكن لتخليق حلول وتذويب جبال الجليد وإطفاء حرائق النفوس، رغم أن الكثير من القوى السياسية ذات المنشأ الشمالي قد تأخرت كثيراً في الاعتراف بوجود قضية جنوبية، وبوجود جراح تحتاج للمعالجة والتصميد وقبلها تحتاج تفاعلاً وجدانياً من الشماليين تشعر الجنوبي بأنه جزء من الجسد وأن (شكواه) قد أفرزت (حمى) شعر بها كامل الجسد، ناور الجميع تقريباً في التعامل مع مصطلح «القضية الجنوبية» حتى خلا من أدبيات وبيانات وتصريحات معظم القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات، ذلك لأنهم حملوا المصطلح من الدلالات فوق ما يحتمل فتوهما أن الاعتراف بـ «القضية الجنوبية» إنما يعني تراجعاً عن الوحدة أو فتحاً لمنافذ حديث يشكك في شرعيتها أو بهز كيانهما، أو يشرع لبعض الأصوات (التي كانت حينها هامشية) وتطالب بالانفصال، هذا التحميل للمصطلح فوق ما يحتمل هو الذي جعل حتى القوى الثورية في ساحات التغيير أيضاً تتلصق في ظهور مصطلح «القضية الجنوبية» في أدبياتها رغم نجاحها لفترة غير بسيطة في توحيد الصوت والنفس والخطاب الثوري.
■ إشكالية المصطلح ما زالت قائمة بسبب مخاوف وسوء فهم من الكثيرين (شماليين وجنوبيين اليوم)، ونتيجة أيضاً لتغير المعطيات الميدانية وارتفاع سقف المطالب، لكن المصطلح تحت كل الظروف وفي كل الأحوال لا يعني نقض الشمال ولا عدوا له، كما لا يعني إنكار الهوية، وليس فيه بأي حال دلالة انفصالية محورية هامة ذات أولوية قصوى تستوجب أن ننتفخ عليها وأن ندرسه بعلمية وموضوعية ومصداقية وشفافية كاملة، حينها لن تكون المخرجات والمعالجات إلا مرضية للجميع، منسجمة مع المصلحة الوطنية والجمعية، ومع استحقاقات الدور المستقبلي الهام ليمن الغد.

mjassar@gmail.com

في ندوة عن دور الجيش والأمن في اليمن الجديد

وزير الداخلية: نحن بحاجة إلى إعادة النظر في التكوين الهيكلي والقيمي للجيش والأمن



وتحدث الأسد عن الدور الدولي والإقليمي في الأحداث السورية قائلاً: إن «الدور الدولي معزى، أما الدور الإقليمي فضع نفسه بنفسه».
وأضاف: إن «ما يحصل في سورية أشد تعقيداً وأكثر خطورة ونحن بحاجة للكثير من العقل وعلينا التعلم من الشعب الذي فك رموز المؤامرة».
وشدد على ضرورة الفصل بين العملية السياسية والإرهاب وهذا أمر أساسي لكي تتحرك ونصل إلى حل للظروف التي نعيش فيها، مؤكداً أن بلاده لا تواجه مشكلة سياسية وأن ما تواجهه هو مشروع قننة وتدمير اللوطن وأداة هذه الفتنة هو الإرهاب. وأشار إلى الموافقة على كل الطروحات السياسية «ولكننا نتواجه حرباً حقيقية من الخارج والتعامل مع الحرب يختلف عن التعامل مع الخلافات السياسية»، مؤكداً أن أبواب سوريا مفتوحة لكل من يريد حواراً حقيقياً للوصول إلى حل.
وأكد الأسد أن الظروف الدقيقة التي تمر بها سوريا تستلزم بذل الجهود والالتفات، مشيراً إلى إنجاز خطوات الإصلاح ضمن الجدول الزمني رغم التشكيك.

ويحصل من ضعف وإخفاق لهذه القوى أو غيرها سرده إلى الاختلال الحاصل في منظومة القيم الأخلاقية والوطنية لدى منتسبيها.
وأستطرد قائلاً: ألمانيا كبيرة في أن يكون الدور المتوقع للأمن والجيش رائداً وبناءً وأن تتفرغ هاتان المؤسسات لحماية الوطن ومصالحه وحده خصوصاً وأن اليمن تتمتع

تشمل الخدمات الصحية والغذائية وإمدادات الإغاثة الطبية والمياه والصرف الصحي وغيره من المعونات المقدمة للنازحين المحليين واللاجئين الأفارقة.
وأكدت السيدة نانسي لندبرج المساعد الإداري بوكالة التنمية الأمريكية الزائرة لليمن على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بواجبه في تقديم المساعدات لليمن بناء على قاعدة تمومية طويلة الأجل لترسيخ الاستقرار والديمقراطية في البلد.
وأشارت إلى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الفترة الانتقالية في اليمن من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية.
يشار إلى أن الولايات المتحدة قدمت ١١٥ مليون دولار من المساعدات المدنية لليمن في العام المالي ٢٠١١م وبحسب بلاغ السفارة في واشنطن فإن المساعدات قد ترتفع هذا العام إلى ١١٨ مليون دولار.

وتعتبر المجموعات المتمردة الرئيسية نظام الرئيس عمر البشير على أنه قليل التمثيل للتنوع السياسي والعربي والديني في البلاد. وفي ٢٠٠٣م، ثارت الحركات المنبثقة من القبائل غير العربية في دارفور ضد الحكومة السودانية التي يهيم عليها العرب.
ورد النظام بارسال ميليشيات ما أدى إلى اندلاع حرب أهلية أوقعت ٢٠٠ الف قتيل على الأقل بحسب الأمم المتحدة في حين تتحدث الخرطوم عن عشرة آلاف قتيل فقط.

وتعتبر رئيس مجلس الإدارة للموارد البشرية : خالد أحمد الهروجي
نائب مدير التحرير : جمال فاضل
نائب مدير التحرير : ابراهيم المعلمي
مدير التحرير : علي الشرجي - سليمان عبدالجبار

ويحصل من ضعف وإخفاق لهذه القوى أو غيرها سرده إلى الاختلال الحاصل في منظومة القيم الأخلاقية والوطنية لدى منتسبيها.
وأستطرد قائلاً: ألمانيا كبيرة في أن يكون الدور المتوقع للأمن والجيش رائداً وبناءً وأن تتفرغ هاتان المؤسسات لحماية الوطن ومصالحه وحده خصوصاً وأن اليمن تتمتع